مطالبة بالاعتماد على أحدث إجراءات الأمن السيبراني

«كينغستون تكنولوجي»: الشركات القانونية عالمياً تخسر 4.47 ملايين دولار لكل عملية اختراق للبيانات

حرب: المجتمع القانوني الدولي شهد 1.248 عملية اختراق أسبوعيًا خلال الربع الأول من 2023

المشهد القانوني في الآونة الأخيرة هدفًا رئيسيًا للجهات الخبيثة بشكل غير مسبوق، مما أدى إلى زيادة حجم المخاطر التي تتعرض لها شركات المحاماة ومضاعفة المسؤوليات التي تقع على عاتقها لتأمين بنيتها التحتية الرقمية. إذ تجد هذه الشركات أنه في ظل ارتفاع معدلات خرق البيانات يتعين عليها حماية نشاطها التجاري وعملائها أكثر من أي وقت مضى، فضلاً عن حماية المعلومات السرية والحساسة للغاية المتعلقة بالعديد من الأصول القانونية مثل التمويل والأعمال والملكية الفكرية والاتفاقيات الشخصية وغيرها.

وخلال مواجهة الموجات المتصاعدة من التهديدات السيبرانية، قد يؤدي عدم القدرة على دعم التزامات الحماية الأخلاقية والقانونية إلى الإضرار بسمعة الشركات وإدارتها المالية. لذا، تدعو "كينغستون ديجيتال أوروبا"، الشركة المتخصصة بالذواكر الخارجية والتابعة ل كينغستون تكنولوجي، الرائدة عالميا في تصنيع منتجات الذواكر الإلكترونية والحلول التقنية، شركات المحاماة إلى اعتماد أحدث تدابير الأمن السيبراني خلال ممارساتها حتى تتمكن من صد التهديدات التي قد تتعرض لها وحماية نفسها وعملائها.

وأوضح أنطوان حرب، مدير فريق الشرق الأوسط في شركة كينغستون تكنولوجي قائلاً: "ليس هناك شك في أن شركات المحاماة تواجه صعوبات غير مسبوقة في المشهد الحالي للأمن السيبراني. إذ تشدد الأعداد المتزايدة من الهجمات الإلكترونية التي تستهدف الكيانات القانونية على ضرورة اتخاذ تدابير أمنية شاملة لحماية هذه الكيانات وعملائها. وعلاوةً على ذلك، تعد تعقيدات الإجراءات القانونية، فضلاً عن الكميات الهائلة من بيانات العملاء التي تكون بحوزة هذه الشركات، من بين الأسباب الرئيسية التي تجعل هذه الشركات أهدافًا للقراصنة الذين يسعون إلى تحقيق مكاسب مالية أو مزايا تنافسية. وعلى هذا النحو، يجب على شركات المحاماة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لمشهد التهديدات المتطور – وإعطاء الأولوية للأمن السيبراني باعتباره الركن الاساسي لممارساتها".

وفي عصر يعتبر فيه التحول الرقمي أمرًا بالغ الأهمية، لا يمكن المبالغة في تقدير العواقب الكارثية التي قد يسببها خرق البيانات، بناءً على ما تم توضيحه في تقرير المؤسسة الدولية للحواسيب (IBM Security) بخصوص تكلفة خرق البيانات لعام 2023. وعلى الصعيد العالمي، تتحمل الشركات القانونية متوسط تكلفة قدرها 4.47 مليون دولار بعد حدوث أي عملية اختراق للبيانات.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد المعدل المتزايد للهجمات الإلكترونية التي تعرضت لها شركات المحاماة خلال العام الماضي وحده على ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستباقية لمنع مثل هذه الهجمات. فعلى سبيل المثال، ووفقًا لما ذكرته شركة Chec–point Research للأمن السيبراني، ارتفع معدل الهجمات الإلكترونية الأسبوعية عبر القطاع العالمي بنسبة 7% خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق – ليصل إلى 1،248 هجومًا في الأسبوع الواحد.

وعلاوة على ذلك، وصلت تكلفة هجمات طلب الفدية التي تكبدتها شركات المحاماة على مستوى العالم إلى 20 مليار دولار في عام 2021 – مما دفع مكتب مفوض المعلومات (ICO) والمركز الوطني للأمن السيبراني (NCSC) في المملكة المتحدة إلى كتابة خطاب مشترك يدعوان فيه شركات المحاماة إلى عدم دفع طلبات الفدي.

ومع أخذ هذه الأمثلة في الاعتبار، تصر شركة "كينغستون تكنولوجي" على أن شركات المحاماة العاملة في الشرق الأوسط يجب أن تولي اهتمامًا إلى التحذيرات القوية التي تظهر عبر المناطق الدولية. وفي حين تشير الشركة إلى "المسؤوليات الهائلة" التي يجب على شاغلي القطاع القانوني الإقليمي احترامها، فإنها تصر أيضًا على أن اعتماد أطر أمن البيانات الأكثر صرامة "مسألة غير قابلة للتفاوض".

أنطوان حرب

وتابع أنطوان حرب: "إن المسؤوليات الملقاة على عاتق شركات المحاماة كبيرة جدًا، وذلك لأسباب عديدة منها، على الأخص، الحفاظ على الالتزامات الأخلاقية والقانونية. وللأسف، لا يؤدي خرق البيانات إلى الإضرار بسرية المسائل القانونية الحساسة وتعريضها للخطر فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى انعدام الثقة التي تعتبر أساسية لتوطيد العلاقات بين المحامي وموكله. وبمجرد وقوع الضرر، فإن العواقب الناجمة عن خرق البيانات ستشمل بالتأكيد كيفية الحفاظ على الاستدامة المالية المحتملة على المدى الطويل والقدرة التنظيمية على البقاء في السوق إلى جانب التحدي الكبير المتمثل في إعادة بناء العلاقات مع العملاء. لذا، يتوجب على شركات المحاماة أن تعترف بحجم هذه المخاطر وحجم الضرر الذي تسببه، كما يجب عليها أن تفعل كل ما بوسعها بل وأكثر مما هو مطلوب منها من أجل تحصين بنيتها التحتية الرقمية."

وفي محاولة منها لحل مثل هذه المخاطر، سلطت "كينغستون تكنولوجي" الضوء على سلسلة من السبل الفعالة والمثبتة التي يمكن لشركات المحاماة اعتمادها لتعزيز قدرتها الدفاعية. ومن بين هذه السبل، على سبيل المثال لا الحصر، تنفيذ التشفير القوي، والخضوع لعمليات تدقيق أمنية قياسية، وتوفير برامج تدريب منتظمة للموظفين، إلى جانب وضع خطط الاستجابة للحوادث، وفرض المصادقة متعددة العوامل (MFA)، والتعاون مع خبراء الأمن السيبراني للاستفادة من خدمات وحلول الجيل التالي. وبالإضافة إلى فعالية هذه الإجراءات الاستباقية، تؤكد الشركة أنه يمكن أيضًا تنفيذ هذه الاجراءات بكل سهولة ودون أي متاعب.

وتماشيًا مع هذه النصيحة، فإن الطريقة الأفضل والأكثر أمانًا لدعم أطر الأمان وتلبية اللوائح الصارمة المتعلقة بالمعلومات السرية هي استخدام محركات أقراص USB محمية بكلمة مرور ومشفرة. حيث تقوم أعداد متزايدة من شركات المحاماة وموظفيها باعتماد هذه الحلول في ممارساتهم اليومية – إذ تمكنهم هذه الحلول من القيام بمهامهم ومسؤولياتهم دون الخوف من الاختراق أو فك التشفير في حالة فقدان عملياتهم أو سرقتها. ومن خلال الاستعانة بمنتجات شركة "كينغستون تكنولوجي" المختلفة والتي من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، محرك أقراص فلاش USB من سلسلة Vault Privacy 50، أو أجهزة التخزين المشفرة من سلسلة IronKey– D500S، أو pad 200، تستطيع شركات المحاماة أن تنعم براحة البال وتضمن حماية بياناتها وأمنها في أي احتمال. حيث تشتمل جميع محركات الأقراص هذه على أدوات حماية من البرامج الضارة B– dUSB بجانب البرامج الثابتة الموقعة رقميًا والتي تمنع الدخول غير المصرح به. ومع وجود نظام بيئي فردي آمن يعتمد فقط على كلمات مرور قوية للوصول إلى البيانات، يستطيع كل محرك أقراص من هذه المحركات أن يوفر الحماية المطلوبة والتحصين التام.

وأضاف حرب: "من خلال تبني مثل هذه الإجراءات الاستباقية، يمكن لشركات المحاماة تعزيز قدراتها الدفاعية في مجال الأمن السيبراني، وحماية نفسها قبل حدوث السيناريوهات المحتملة، بالإضافة إلى إظهار مدى التزامها الثابت بالحفاظ على الثقة التي يضعها عملاؤها فيها. ويجب على المجتمع القانوني أن يوحد جهوده عند مواجهة التهديد السيبراني المتزايد، ورسالتنا إلى الجميع داخل المجتمع واضحة – حافظوا على سمعتكم وقدراتكم التشغيلية واستمراريتكم من ظلال المكر الرقمي.

بهدف تعزيز مكانتها في الشرق الأوسط

«آرثر دي ليتل» تعين شريكين جديدين في مكتبها بدبي

أعلنت آرثر د. ليتل عن تعيين شريكين جديدين في مكتبها في دبي في إطار سعي الشركة لتوسعة وتعزيز وجودها وخدماتها في منطقة الشرق الأوسط.

انضم نيتين أرورا إلى الشركة ليشغل منصب شريك في قسم إستراتيجية التشغيل وممارسات التحوّل. اكتسب نيتين بفضل العمل لمدة 20 عاماً في مجال الاستشارات والتكنولوجيا خبرة كبيرة في مجال الإستراتيجية والتحوّل الرقمي.

تولى نيتين سابقاً منصب رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات في مكتب آرثر دي ليتل في فيينا، وشغل على مدار العام الماضي منصب كبير المستشارين التنفيذيين في قسم الممارسات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية في منطقة الشرق الأوسط. وشغل نيتين قبل الإنضمام إلى آرثر دي ليتل منصب كبير المديرين في قسم الإستراتيجية في شركة إستراتيجي اند في الهند. كما شغل منصب قائد مشروع إحدى شركات الخدمات السحابية الناشئة كانوبي ومقرها لندن، إلى جانب عمله في إدارة المنتجات وتطويرها في جوجل.

نيتين أرورا

علي أليساندرو عياش

حصل نيتين على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد إدارة الأعمال في برشلونة وكلية لندن للأعمال، وعلى درجة الماجستير المتكامل لمدة خمس سنوات في مجال التكنولوجيا في الرياضيات والحوسبة من المعهد الهندي للتكنولوجيا في دلهي.

كما انضم علي أليساندرو عياش إلى الشركة ليشغل منصب شريك، وسيركز علي في عمله بشكل رئيسي على ممارسات الرعاية الصحية وعلوم الحياة. اكتسب علي خبرةً كبيرةً في مجال الاستشارات بفضل عمله لمدة 18 عاماً قضاها في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط في قطاع الشركات والقطاع الحكومي.

وشغل علي قبل انضمامه إلى آرثر دي ليتل منصب مدير أول في شركة ألفاريز ومارسال الشرق الأوسط، وكان له فضلٌ في إرساء معايير ممارسات الرعاية الصحية وعلوم الحياة الإقليمية للشركة في عام 2021. كما شغل قبل ذلك منصب المدير التنفيذي في شركة جي إي هيلث كير (من 2015 حتى 2021)، ودعم الأعمال الاستشارية والحلول الرقمية للشركة. وشغل علي فضلاً عن ذلك مناصب عليا في شركة فيليبس لخدمات تحويل الرعاية الصحية وأكسنتشر، إلى جانب عمله كمستشار لحكومة دبي.

يحمل علي درجة الماجستير في إدارة الأعمال في تخصص هندسة المشاريع من جامعة روما الثانية، ودرجة الماجستير في الهندسة الطبية الحيوية ودرجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة روما لا سابينزا. كما حصل على درجة الدكتوراه في الهندسة الصناعية والإدارية من جامعة روما ووقع عليه الاختيار ضمن برنامج التبادل من جامعة هارفارد.

وقال توماس كوروفيلا، الشريك الاداري في شركة آرثر دي ليتل الشرق الأوسط: "يسرنا أن نرحب بعودة نيتين إلى آرثر دي ليتل. أثبت نيتين أنه قائد طبيعي لما يتمتع به من مهارات تكسبه القدرة على التكيف وعلى التوصل إلى توافق في الآراء في المواقف الصعبة، وستسهم خبرة نيتين المستفيضة في المشاريع الرقمية وتكنولوجيا المعلومات إلى حد بعيد بتعزيز نشاطاتنا في هذا القطاع في منطقة الشرق الأوسط"، كما نرحب بانضمام علي إلى فريقنا ونحن على ثقة بأنه سيضيف قيمة كبيرة لمكتبنا في دبي نظراً للعلاقات الجيدة التي يتمتع بها في السوق المحلية، والتي أتاحت له تأسيس صلات وثيقة مع صانعي القرار على المستويين التنفيذي والحكومي طيلة حياته المهنية، فضلاً عن خبرته المستفيضة التي اكتسبها بفضل عمله في مجال الرعاية الصحية وعلوم الحياة على المستويين المهني والأكاديمي".

لتعزيز الكفاءة في قطاعي النفط والغاز

«الواجهة الأمامية» توقع اتفاقية تعاون حصرية مع مركز الطائرات بدون طيار

جماعية بعد توقيع الاتفاقية

وقعت الواجهة الأمامية المحدودة (Front End)، الشركة السعودية المتخصصة بتوفير المنتجات والحلول المتقدمة لقطاعات الطاقة والتعدين والصناعة والملاحة البحرية والخدمات اللوجستية، اتفاقية شراكة حصرية مع مركز الطائرات بدون طيار The Drone Centre (TDC)، بهدف نشر استخدام طائرات DJI الذاتية القيادة في المملكة. وبموجب هذا التحالف الإستراتيجي، المصمم خصيصًا لقطاعي النفط والغاز، ستمنح شركة الواجهة الأمامية المحدودة الحق الحصري لتوفير حمولات خاصة غير متاحة لبائعين من صناعات أخرى.

وتتوافق الاتفاقية مع الأهداف الإستراتيجية لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية الذي يعد جزءًا من رؤية المملكة 2030، الهادفة إلى تعزيز صناعة النفط والغاز المحلية بما في ذلك المعدات والخدمات وأعمال التنفيذ المتعلقة بقطاع الطاقة، والارتقاء بالقطاع الصناعي. وستكرس هذه الشراكة مكانة شركة الواجهة الأمامية، كلاعب رئيسي في مستقبل التنقل الجوي وغيره من المجالات.

تجدر الإشارة إلى ان استخدام طائرات DJI الذاتية القيادة، سيساهم في إحداث ثورة في عمليات الفحص والغاز السعودية وعمليات الفحص التقليدية لخطوط الأنابيب بما يشمل المناطق البعيدة والنائية. وقد تم تجهيز الطائرات بدون طيار بتقنية تصوير متقدمة للكشف بدقة عن التسربات والمشاكل الهيكلية، مما يساهم في تعزيز حماية البيئة وسلامة البنية التحتية لحقول النفط. ونظرًا لقدرة الطائرة المسيرة على التنقل بين التضاريس الصعبة بأمان، فإنها تقدم مسوحات فعالة للمناظر الطبيعية البعيدة، ويعمل هذا النهج التحويلي على تحسين السلامة وتبسيط العمليات، مما يجعل استخدام الطائرات بدون طيار أمرًا حيوياً في الإدارة الحديثة للنفط والغاز.

وبهذه المناسبة، أعرب ماجد بن فهد الغسلان، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الواجهة الأمامية المحدودة، عن فخره بهذه الشراكة الحصرية مع مركز الطائرات بدون طيار، معتبرًا أنها إنجاز كبير في مسيرة الشركة الرامية للارتقاء بالقطاع الصناعي وتطويره في المملكة. وأضاف: "يعكس هذا التعاون التزامنا بأهداف رؤية السعودية 2030، وتعزيز صناعة النفط والغاز المحلية، ونتطلع إلى الاستفادة من طائرات DJI الذاتية القيادة، لإحداث ثورة في عمليات النفط والغاز وعمليات الفحص التقليدية واستخدامها في المناطق الريفية النائية. نحن ملتزمون بالابتكار والتميز، بما يتماشى مع نهج DJI الرائد، وحريصون على المساهمة في تطوير حلول الطائرات بدون طيار من الجيل التالي المصممة خصيصًا لتلبية الطلب المتزايد في المملكة".